

الإستييطان الريفي و الزراعة الكولونيالية (1929 – 1939)

عمالة وهران – نموذجا –

د . تابتي حياة

قسم التاريخ و علم الآثار

– جامعة تلمسان –

شهدت عمالة وهران إستمرارية في نزح ملكية الأراضي الفلاحية من الفلاحين الجزائريين و منحها للأوروبيين المستوطنين تعويضا لهم عما أصابهم من خسائر جراء الأزمة الإقتصادية العالمية سنة 1929 ، في حين ظل الجزائري يحاول الخروج من أزمته بدون أية مساعدة من السلطة الفرنسية . هذا عدا عن تزايد الإستيطان في هذه الفترة بعمالة وهران لما تملكه من موقع فلاحى و تجارى في آن واحد ، شجع المستوطنين على التوافد إليها و الإستقرار بها و إستغلال خيراتها .

1) الملكية العقارية:

يعتمد إقتصاد المجتمع الجزائري قبل سنة 1830 ، على نشاطين أساسيين هما : زراعة الحبوب و تربية الماشية ، حيث تتغير نسبة تربية الماشية و نسبة زراعة الحبوب تبعا لإتجاهنا شمالا أو جنوبا . و لم يكن ممكنا القيام بزراعة الحبوب و بتربية الماشية إلا في إطار التنظيم القبائلي القائم على ملكية الجماعة للأرض بحيث أن تقسيم الأرض على الأفراد من شأنه أن يعيقها. كما أن تربية الماشية هي مساعدة للزراعة ⁽¹⁾ ، و لكنها كانت في الواقع ضرورية جدا ، و هذا حسبما ذكر كل من " إستوبلون " (Estoublon و " ليفبوري " (Léfébure) أنه: « يعيش ثلث سكان الجزائر من تربية الماشية خاصة الماعز الذي يستخدم حليبه في الطعام ، أما الأغنام فيستخدم صوفها لصنع الملابس... » ⁽²⁾ .

إن التشريعات الفرنسية سعت إلى القضاء على البنية الفلاحية التقليدية في الجزائر بمختلف الوسائل ، و إدخال هذه البنية تحت السيطرة الإستعمارية . و من هذا المنطلق لا بد من توضيح أهمية القبيلة ، فالقبيلة لا تتشكل من أشخاص ينحدرون بالضرورة من جد مشترك أعطى إسمه لهذه القبيلة . إنها مجموع مكون من مجموعات عائلية ، حيث يستند النموذج القبلي إلى قاعدة أرضية ، و لكن السمة الأساسية في هذا التنظيم الجماعي ليست لا القبيلة و لا الحياة الرعوية بل النظام العقاري الذي يتحدد بضرورات الإنتاج الإجتماعي ⁽³⁾ .

يشير " عدي الهواري " أن المشروع الإستعماري هو الذي أشاع فكرة وجود الملكية الخاصة في الجزائر ، من أجل أن يضم إلى أملاك فرنسا أكبر قسم ممكن من الأراضي ، حيث ستتكفل السلطة الفرنسية بإنتزاع الملكية العقارية بواسطة مراسيم و قوانين ، إذ أن هذه التشريعات الإستعمارية هي التي عممت الملكية الفردية و شجعت المبادلات النقدية التي أثرت على التوازن الإجتماعي . كما ترجع أولى النصوص المتعلقة بالنظام العقاري إلى مرسوم 1844 الذي نص على بطلان شراء الأرض ، ثم مرسوم 1846 الذي فرض على كل مواطن أصلي سندات ملكية ، و عمل على تحديد الملكيات إنطلاقا منها ، أما الأراضي التي ليست لها سندات ملكية فتحولت إلى ملكية الدولة ⁽⁴⁾ .

تواصلت التشريعات الفرنسية في عهد الإمبراطورية الثانية ، إذ قام " نابليون الثالث " بإرسال رسالة إلى الحاكم العام " بليسسي " (Pellisier) في فيفري 1863 ، ليحاول إقناع الجزائريين بالقرار المشيخي " سيناتوس – كونسولت " (Sénatus-)

(Consult) الذي ناقشه مجلس الشيوخ يوم 8 أبريل 1863 ، و يعتبر هذا القانون من أهم الوثائق الخاصة بالريف الجزائري و الذي يخضع لمطوحات أصحاب رؤوس الأموال الضخمة ، كما تم تكليف المكاتب العربية بالإشراف على عملية تطبيق مواد هذا القانون . و الذي تتمثل أهدافه في إدخال نظام الملكية الفردية داخل أراضي القبائل و تسهيل عملية تفتيت أراضي القبائل و تفكيك القبيلة ، و أيضا تسهيل إنتقال أراضي الجزائريين المتعددة ، مثل أراضي العشائر التي يتجاوز حجمها حاجيات الأفراد (5) .

إستمر تطبيق هذا القانون إلى غاية سقوط الإمبراطورية الثانية ، و مع صعود الجمهوريين إلى الحكم بإسم " الجمهورية الثالث" توقفت عمليات تطبيق قانون " سيناتوس - كونسولت " حيث شجع النظام الجمهوري على سياسة الإستيطان ، و يظهر ذلك من خلال قانون " واري (فارني) في 26 جويلية 1873 ، الذي فتح المجال أمام الإستيطان ، و إستثمار رؤوس الأموال الأوربية ، لذلك رحب به المستوطنون و شكل إنتصارا لهم في تلك الفترة لما له من فوائد كثيرة دامت طيلة فترة الإستعمار الفرنسي (6) ، ثم جاء قانون 1887 الذي ينص على تقسيم الملكيات الجماعية للقبائل ، كما شجع المستفيد من نصيبه أنه بإمكانه بيع حصته من الأرض بعد عملية التقسيم و هكذا فإن التصميم على إنتزاع ملكية المنتجين لصالح المستوطنين كان معبرا عنه بوضوح (7) . و قد أكد على هذا القانون صدور قانون 16 أبريل 1897 ، لتدعيم المواد التي نص عليها القانون السابق و في مجال تطوير التشريع العقاري تم إصدار قانون 14 أوت 1926 (8) .

شهدت المعاملات العقارية تطورا ملحوظا خلال الفترة الممتدة ما بين 1919 و 1933 ، حيث قدرت نسبة الأراضي التي إشتراها الأوربيون ب 352.897 هكتار مقارنة بنسبة الأراضي التي إشتراها الجزائريون و التي قدرت ب 252.325 هكتار ، فنجد الفارق بينهما هو 100.572 هكتار (9) . و من هنا نلاحظ أن نسبة الأراضي التي إمتلكها الأوربيون تزايدت مباشرة ما بعد الحرب العالمية الأولى ، في حين أن حجم أراضي الجزائريين ظل قليلا بسبب عدم قدرة كل الجزائريين على شراء الأراضي ، ما عدا فئة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال (10) .

كما إقتحم المستوطنون ساحة التملك بواسطة شراء أراضي الفلاحين الجزائريين المفلسين ، و بذلك تحول عدد كبير من صغار الملاكين الجزائريين إلى " خماسة " على أراضيهم و ذلك بعد أن خضعوا للربا . كما أن معظم الأراضي التي إمتلكها المستوطنون كانت عن طريق القوة ، أي سلب الأراضي عنوة من الجزائريين الفلاحين لتوسيع حجم ممتلكاتهم في الجزائر عامة و عمالة وهران بصفة خاصة على حساب مصالح الجزائريين السكان الأصليين لهذه البلاد (11) ، و من هذا المنطلق تأثرت الوحدة العائلية في المجتمع الريفي بسبب هجرة صغار الفلاحين نحو المدينة بحثا عن حياة أفضل ، و حتى في حالة إذا ما رجع بعضهم إلى أراضيهم فإنهم يصبحون مجرد عمال في مزارع المستوطنين و أمام هذا الوضع في الريف يضطر بعضهم لبيع أراضيهم و يتحولون إلى خماسين (12) .

يحتل الخماسون ضمن الجماهير المكدحة موقعا خاصا ، فهم أكثر عددا من العمال الزراعيين و يشكلون الشريحة الأكثر خضوعا للإستغلال الإقتصادي و السياسي من قبل البورجوازية العقارية ، كما أن درجة إستغلالهم الإقتصادي هي جد عالية (13) . و تعود حقيقة إرتفاع فئة الخماسين إلى إنتزاع ملكية الفلاحين الجزائريين من قبل الطبقة البورجوازية ، و بذلك يعيش الخماس كعامل إما لا يملك أرضا أو يملك أرضا يضطره الظروف إلى إستئجارها للخروج من أزمتته المالية و تحسين و وضعيته الإقتصادية و الإجتماعية (14) . و عمليا ففي فترة ما بين الحربين العالميتين أصبحت الملكية العقارية الجزائرية الصغيرة في تدهور . و بالمقابل نجد الملكيات الكبرى تنمو و تتوسع و هي الظاهرة التي عرفتتها الملكيات الأوربية الصغيرة و إنزوائها على حواف المدن

الساحلية عموما ، كما لوحظ تركيز لبعض الزراعات مثل زراعة الفواكه و الكروم حول مدن وهران و مستغانم و غيرها من مدن عمالة وهران (15).

كانت السهول الساحلية و السهول الداخلية بدرجة أقل ، أفضل مكان لتوسع المستوطنين مثل : سهول وهران و سيدي بلعباس و غيرها من السهول في عمالة وهران ، لذلك تسارع الأوروبيون للإستيلاء عليها في كل فرصة مناسبة كي يستفيدوا من موقعها و تربتها الغنية الملائمة للفلاحة ، و لكن رغم مميزات سكان الجبال إلا أن هذا لا يعني أنهم لا يعانون من أي مشاكل فأهم ظاهرة أزعجتهم هي ضعف الموارد الزراعية ، و بما أن الجبل مجاله محدود ، فإضطر سكانه لإستغلال الوديان باللجوء إلى القضاء الكثيف على الغابات (16).

إستمرت سلسلة القوانين العقارية ، التي تهدف للقضاء على الملكية الجماعية و جعل الملكية الفردية بدلا ، ما أدى لإنخفاض إنتاج الحبوب الذي يعتبر أساس معيشة أغلب المجتمع الجزائري ، لاسيما الجزائريين الذين يهتمون بزراعته . في حين حل محله إنتاج الكروم الذي يشجعه المستوطنون لما فيه من أرباح طائلة ، لأن الملكيات الزراعية تختلف من فئة لأخرى ، فمثلا الملكية التي تكون بيد الجزائريين تستغل في زراعة محاصيل غذائية أكثر من غيرها ، عل عكس الملكية التي تكون بيد المستوطنين فهي تستغل في زراعة محاصيل مربحة كالكرام و النباتات الصناعية و غيرها (17).

تميز إقتصاد الجزائر في فترة ما بين الحربين بالإستثمارات و بظهور الرأسمالية ، و لكن للفلاح الجزائري وظائف أخرى هي أن يستثمر قطعة صغيرة من الأرض فيبيع قسما قليلا من إنتاجه المخصص لإستهلاكه بهدف شراء سلع أخرى مثل : (زيت ، سكر ، صابون ،...) أو كي يدفع الضرائب المتوجبة عليه ، ضف إلى ذلك ، إن إنتاج الحبوب و تربية الماشية التي يتم تصديرها هي تلك التي يقدمها الملاكون المحليون المتوسطون . كما كان التفاوت الشديد يميز المجتمع الريفي الجزائري ، و كذلك التملك العقاري ، كما أن تفتت الأراضي شكل نقطة البداية في نشوء الملكية العقارية الكبيرة ، و ذلك بواسطة شراء أراضي الفلاحين المفلسين ، و تحول عدد كبير من صغار الملاكين إلى " خماسين" على أرضهم و ذلك بعد أن خضعوا للربا (18).

ساهمت الفلاحة في تأمين الحاجات الغذائية لسكان الريف الجزائري ، في حين أن الزراعات التي يسيطر عليها المستوطنون تؤمن مداخيل كبيرة في التصدير ، و قد احتلت زراعة الكروم المرتبة الأولى في المنتوجات المصدرة نحو فرنسا .

(2) - توسع الإستيطان الريفي :

تشكلت الطبقة الإقطاعية و الرأسمالية الأوربية من بين الجاليات الأوربية التي هاجرت بتشجيع من فرنسا إلى الجزائر ، حيث بدأت الهجرة الأوربية إلى الجزائر بقصد الإستيطان الدائم فيها مع بداية الإستعمار في سنة 1830 ، بالإضافة لذلك شجعت الحكومة الفرنسية هذه الهجرة طيلة فترة القرن التاسع عشر ، حتى صارت سياسة ملء الجزائر بالأوربيين هي السياسة الثابتة للمسؤولين الفرنسيين على إختلاف مشاريعهم السياسية ، و كانت تهدف إلى تطبيق مختلف الوسائل لإنتزاع أراضي الجزائريين و منحها للأوربيين ، كما تواصلت هجرة الأوربيين إلى الجزائر مع بداية القرن العشرين (19) .

شهدت الفترة الممتدة ما بين 1880 و 1900 تطور الإستعمار تطورا كبيرا . إذ توسعت القرى الإستيطانية التي تم بنائها من قبل المستوطنين الأوربيين ليفرضوا وجودهم مكان السكان الأصليين الجزائريين (20) . و في نفس السياق يعرف "الكياي" مفهوم الإستيطان في الموسوعة السياسية كالتالي : « هو إتخاذ بلد ما موطننا ، أو إعمار الأماكن المهجورة أو البحث في إستيطان الجماعات البشرية على كرة الأرض من حيث علاقاتهم بالبيئة الجغرافية أو البحث في توزيع السكان في رقعة الأرض . و يطلق مصطلح إستيطان على ظاهرة محاولة القضاء على وطن و دخول عنصر أجنبي بهدف الإستيلاء على قسم من الأراضي » (21) .

إن الحياة الحقيقية للجزائريين كانت في القرى و الدواوير ، أما السكان الحضريين هم في الأصل مدنيين، منحتهم السلطة الفرنسية أراضي ليستقروا بها، تبلغ مساحتها حوالي 70.000 هكتار من 1921 إلى 1931 ، كما أنها وفرت لهم مراكز إستيطانية ليستقروا بها نهائيا (22) ، إذ إستغلت بعض المواقع الإستراتيجية في عمالة وهران لتؤسس بها قرى صغيرة لهؤلاء المستوطنين ثم تتبعها عملية التوسع الإستيطاني حيث لا يمكن للمستوطن أن ينجح في الإستيطان دون أرض و مكان يستقر به ، و من بين القرى الإستيطانية ، مثلا :عين تموشنت - قرية وادي المالح - قرية العامرية (23).

1- مركز عين تموشنت : تقع مدينة عين تموشنت في سهل زيدور كما سماه جغرافيو العرب ، و يظهر أن النقيب " صفراني " (Safrany) هو الذي أسس المركز الإستيطاني بالمنطقة الذي يحمل إسم عين تموشنت سنة 1851 ، و في 26 ديسمبر 1851 صدر مرسوم من إمضاء " لويس نابليون " ليؤسس رسميا مركز عين تموشنت ، جاء في بنده الأول : « يؤسس مركز عين تموشنت في مقاطعة سيدي بلعباس العسكرية التابعة لعمالة وهران ، مركزا يمكنه إستيعاب 228 عائلة ». و جاء في بنده الثاني : « يمنح 1159.60 هكتار لهذا المركز الجديد ».

2- قرية وادي المالح (Rio – Salado) : هي مركز قديم أسسه الجنرال " بيجو " في سنة 1837 في شكل ثكنة عسكرية ، ثم تأسس رسميا في 1859 ، و قامت السلطة الفرنسية بتوسيعه سنة 1879 لتصل مساحته إلى 1236 هكتار على حساب أراضي دوار بوحجر . و في 1884 تحولت إلى بلدية ذات صلاحيات كاملة ، ليصبح من أغنى المراكز الإستعمارية لأن 86% من المساحة الزراعية كانت تتمثل في زراعة الكروم .

3- قرية العامرية (Lourmel) : إسمها القديم بورشاش و يرجع تأسيس هذا المركز إلى سنة 1856 ، و نصف مساحة البلدية مخصصة لأراضي مزروعة بالكروم التي تمثل ثلث المساحة ، أما الباقي فهي أراضي تنتشر فيها زراعة الأشجار المثمرة (24).

إن القرى الإستيطانية لم تكن سوى وسيلة لضمان إستقرار هؤلاء المستوطنين في عمالة وهران ، و تمثل الدعامة الأولى لبداية الإستيطان ، و بالإضافة لذلك وفرت لهم السلطة الفرنسية تسهيلات عديدة منها إنشاء خزانات كبرى في أراضي المستوطنين ، مع بناء السدود لتوفير المياه اللازمة لهم في مختلف الظروف ، إذ أن أهم مشكلة تعانيها الفلاحة في الجزائر هي الجفاف في فصل الصيف . فالسدود يتركز أغلبها في عمالة وهران نظرا لقلة الأمطار فيها نسبيا ، إذا ما قورنت مع عمالتي الجزائر و قسنطينة ، فعمالة وهران بحاجة إلى بناء السدود للرّي و تموين المدن الصناعية بالمياه، و أهمها:

1- سد بني بحدل : يخزن مياه وادي تافنة ، كما يروي سهل عين تموشنت ، و يمكن لهذا السد أن يخزن 73 مليون م³ .

2 - سد مفروش: يقع بالقرب من مدينة تلمسان، و يمكنه أن يخزن 15 مليون م³، منها 10 مليون م³ من المياه لتموين مدينة وهران، و حوالي 5 ملايين لتموين مدينة تلمسان.

3- سد الشرفة : يقع على وادي سيق ، أو مكارة إلى الجنوب من مدينة سيق ، أنشئ سنة 1881 ، و بذلك فهو من أقدم السدود الجزائرية التي بناها المستوطنون لري الأراضي التي سلبوها من الجزائريين ، و يروي سد الشرفة سهول مدينة سيق المشهورة بزراعة القطن و المالح ، و له قدرة على تخزين 6 ملايين م³ .

4- سد بوحنيقية : يقع بالقرب من حمام بوحنيقية و إلى الجنوب منه على وادي الحمام أو الهبرة ، له قدرة على تخزين 75 مليون م³ (25).

إن عمالة وهران تمتلك العديد من السدود التي تعد ضرورية للمستوطنين ، كما أن بناء السدود يعتبر من العوامل الرئيسية التي شجعت على الإستيطان ، لأنها توفر لهم المياه بصفة دائمة على عكس الجزائريين الذين لا يمكنهم الإستفادة منها بالمثيل .

إن السلطة الفرنسية لم تكتفي بتوفير المياه فقط للمستوطنين بل وفرت لهم أيضا وسائل نقل متطورة تمتد من مقر سكناتهم إلى غايّ مزارعهم ، دون أن ننسى عامل هام و هو تطوير الأدوات الزراعية و الصناعية في الجزائر لتحصيل منتوجات كثيرة تفي بالغرض (26) . و بالإضافة لذلك أنشأت فرنسا شبكة الخطوط الهاتفية لتربط بين مختلف المراكز الإستيطانية منها تلك التي أنشئت في عمالة وهران ما بين 1922 - 1929 و المتكونة من 86 خط منها 15 خط رئيسي يتصل كل منه بخطوط ثانوية ، و قد مكنت هذه الشبكة الجديدة من الخطوط الربط بين 76 مركز إستيطاني منها في دائرة معسكر ، كما تم ربط مدينة معسكر هاتفيا بباقي المدن ، كوهان ، سعيدة ، سيق ، المحمدية في نفس الفترة (27) . غير أن عملية الإستيطان شهدت تغيرات لاسيما مع سنة 1930 ، و ذلك تبعا للظروف العالمية من جهة و الظروف المحلية من جهة أخرى (28) .

تميزت مختلف البلديات في عمالة وهران ، بإعقاد مجالس بلدية يتناقش أعضائها حول الأوضاع السائدة في البلدية ، و إدراج مطالب في حالات معينة ، و محاولة إيجاد حلول للمشاكل و كان أغلب أعضاء البلدية أوروبيون مع أقلية جزائرية ، كما إستحوذ المستوطنون دائما على السلطة في هذه المجالس ما يمنحهم الأولوية في القبول أو الرفض حسبما يخدم مصالحهم (29) . أما المستوطنين في الغرب الجزائري فقد عرضوا في نوفمبر 1935 ، مجموعة مطالب بإسم " جبهة الفلاح " ، منها : الصراع ضد التصدير عن طريق فرنسا منتوجات خارجية يمكن للجزائر تصديرها مباشرة ، مثل : (الأغنام ، البيض ، التبغ ، القمح اللين ، القمح الصلب ... و غيرها) (30) . هكذا نجد ، أن السلطة الفرنسية قد منحت إمتيازات للأوروبيين في الجزائر ما جعل كلمتهم مسموعة ليس فقط في المجالس البلدية ، بل حتى في المجلس الأعلى للحكومة العامة ، و المجلس العام لعمالة وهران و المفوضيات المالية (31) .

إن المستوطنين المستفيدين من الأراضي الفلاحية لم يكونوا راضين عن سياسة البنوك ، لذلك نجد أن اللجنة المالية للإستيطان ، إجتمعت و إتفقت برئاسة " إيدموند فيليبار " و هو نائب الرئيس في القرض العقاري للجزائر و تونس ، و قد إقترح فتح البنوك في وجه المستوطنين و مساعدتهم ماليا سنة 1930 (32) ، و بعد ذلك مباشرة أنشئ في عمالة وهران لوحدها نقابات فلاحية في خمسة و ثلاثين بلدية و شركات للمياه في ستة و خمسين مركز إستيطاني ، أما الصناديق الجهوية للقرض الفلاحي فقد بلغ عددها أحد عشر صندوقا في عمالة وهران إلى غاية سنة 1930 ، و هي : (وهران ، سيدي بلعباس ، معسكر ، مستغانم ، تلمسان ، عمي موسى ، فرندة ، غليزان ، عين تموشنت ، سعيدة ، تيارت) ، و لكل منها أعضا فروع محلية (33) .

أما " الصناديق الجهوية للتأمينات التعاضدية الزراعية " فكان عددها حتى سنة 1930 عشرة صناديق ، و هي : (سيدي بلعباس ، معسكر ، مستغانم ، وهران ، غليزان ، سعيدة ، سان كلو (قديل) ، عين تموشنت ، تيارت ، تلمسان) (34) .

إن هذه القروض هي التي ساعدت المستوطنين شيئا فشيئا في الإستيلاء على ملكيات أكبر عن طريق شراء أراضي الجزائريين أو توفير جميع مستلزمات الفلاحة من أدوات و عمال . كما تزايدت مختلف التعاونيات الفلاحية مع بداية الأزمة الإقتصادية العالمية سنة 1930 .

كما جاء في تقارير رسمية فرنسية عن الفلاح و الخماسين ، أن هؤلاء الخماسة فقدوا الكثير من حقوقهم ، و أن الفلاح لا يمكنه الإستغناء عن الخماس في الأرض ، أما رأي أحد المستوطنين في الخماسين ، فقد علق قائلا : « إن المستوطن لا يشجع هذه الفئة من الفلاحين » ، و في رأي آخر لأحد العمال الزراعيين عن الخماسين ، فقد قال : « إن العامل الزراعي هو بصفة عامة خماس قديم ، يمضي عقد مع المالك الآخر ، و يملك صفة خاصة به جعلته مميزا في نظر الفلاحين الجزائريين و المستوطنين معا » (35) .

لقد صدرت أمرية في سنة 1936 تنص على تقسيم عمالة وهران إلى ستة مناطق زراعية ، و مباشرة بعد 6 أوت 1936 ، إجتمع مختلف النواب في عمالة وهران لتنظيم مجموعة لجان فلاحية ، كما إتفقوا على تقسيم العمالة إلى 3 مناطق تحتوي على : (الحبوب ، البقول و الثمار ، الكروم) . و في هذه الآونة قرر عامل عمالة وهران ، تشكيل لجان لتحديد الحد النهائي لأجور العمال الزراعيين مع تنظيم النقابات ، و أيضا تدوين أهم الملاحظات في هذه الإجتماعات عما يخص هذا الميدان الفلاحي . كما إستمرت السلطة الفرنسية في عهد حكومة الجبهة الشعبية بتشجيع الإستيطان ، و إنتزاع أراضي الجزائريين ، هذا ما شجع المستوطنين على إمتلاك مزارع واسعة (36) .

إن الأراضي الفلاحية المخصصة للحبوب حولها المستوطنون إلى أراضي خاصة ، و يذكر " ليوني " في هذا الصدد ، قائلا : « إن زراعة الكروم تقضي على زراعة الحبوب و تربية المواشي و الغابات » . و يؤكد في قوله أن زراعة الكروم هامة بالنسبة للمستوطنين لما فيها من أرباح كبيرة ، لذلك تخصص لها مساحة تفوق باقي الزراعات (37) .

إهتم المستوطنون بزراعة الكروم لدرجة إفتخارهم بها ، و لكن رغم ما كانوا يجنونونه من أرباح منها ، إلا أنهم تضرروا بدورهم منها عقب الأزمة الإقتصادية التي عرفت الجزائر لاسيما منذ سنة 1934 ، حيث بدأ الحديث عن إقتلاع أشجار الكروم لتجنب التضخم في الإنتاج ، ما شكل خطرا عليهم و على إنتاجهم الذي عرف تضخما في تلك الفترة و تدبدا في الأسعار أيضا (38) .

أما الجزائريين بإعتبارهم مسلمين فهم لا يستهلكون الخمر التي يقوم المستوطنون بصناعتها من العنب لأن الخمر محرم على المسلمين ، إلا أن هؤلاء المستوطنين أقاموا مصانع ضخمة لصناعة الخمر و تقطيره ، و مراكز هائلة لتخزينه ، ثم يقومون بتصدير معظمه إلى الأسواق الفرنسية و الأوربية ، مما يدر عليهم أرباحا طائلة ، و تعتبر زراعة الكروم بقصد إنتاج الخمر إلى الأسواق الفرنسية ، من أهم عوامل تبعية الإقتصاد الجزائري للإقتصاد الفرنسي . أي أن زراعة الكروم في الجزائر تعد إمتداد لزراعة الكروم الفرنسية داخل فرنسا . كما ينتج المستوطنون إلى جانب الكروم قسما من الحبوب و لكنهم في الأغلب يخصصون معظم أراضيهم الخصبة لإنتاج الموالح ، و الخضروات ، و الفلين ، و الحلفاء بغرض تصديرها إلى الخارج (39) .

إن عوامل تطور الإستيطان الفرنسي في الجزائر متنوعة ، و تسعى لخدمة أغراض الإستعمار الفرنسي من جهة و المستوطنين الأوروبيين من جهة أخرى ، و يمكن تصنيفها كما يلي :

- الإهتمام بالثروة المائية ، و إستغلالها في المشاريع الفلاحية ، لأنها ثروة هامة بدونها لا يمكن لأي زراعة أن تنجح أو أن تنتج محاصيل متنوعة و كثيرة ، فالماء هو أساس الحياة للإنسان و الحيوان و حتى النبات .
- توسيع شبكة الطرق و المواصلات و تطويرها لخدمة مصالح المستوطنين ، و ذلك لتسهيل مهمة التنقل عليهم ، و أيضا نقل بضائعهم عبر وسائل النقل دون أي صعوبات أو تعطيلات .

- تشجيع الزراعات التجارية المربحة كزراعة الكروم علي حساب الزراعات الغذائية كالحبوب ، لأن المستوطن الأجنبي يسعى وراء الربح السريع بمجيئه إلى الجزائر و تخليه عن بلده بالمقابل ، في حين أن الجزائري و هو المواطن الأصلي لهذا البلد ، فهو يسعى وراء الفلاحة التي توفر له الغذاء اليومي له و لعائلته (40) .

و مع حلول سنة 1939 ، بدأت الحرب العالمية الثانية ، و حينها كانت فرنسا ضعيفة في بلادها و في الجزائر . فلا حكومة قوية و لا جيش على أهبة الإستعداد معنويا . أما في الجزائر فإن فرنسا لم تستطع أن تجد حلا لمشاكلها أيضا ، فالأوضاع الإقتصادية كانت تنذر بالجماعة ، و مطالب الوطنيين الجزائريين تزايدت بخصوص المساواة في الحقوق و إلغاء القوانين الإستثنائية التي لم تلقى قبولا في البرلمان الفرنسي في تلك الفترة (41) .

يتضح لنا مما ورد ، أن الجزائر شكلت حقل تجارب للسلطة الفرنسية و المستوطنين معا ، إذ إستغلوا ثروتها الفلاحية حسب الظروف التي مروا بها ، و كان هدفهم الأول هو تحقيق مصالحهم ، و ضمان وجودهم ، دون الإهتمام بمصير الجزائريين .

الهوامش :

تنبيه لبعض المختصرات الواردة في النص:*

- ARCH.com: **Archives Communales.**
- C. G. D. O : **Conseil Général du Département d'Oran.**
- D.A.W.O : **Direction des Archive de la wilaya d'Oran.**
- R.A.S.J.E.P : **La Revue Algérienne des sciences juridiques, économique et politique.**

- (1) عدي (الهواري) ، الإستعمار الفرنسي في الجزائر — سياسة التفكيك الإقتصادي الإجتماعي 1830-1960 ، ط 1 ، ترجمة : جوزيف عبد الله ، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، 1983 ، صص 15-16 .
- (2) Estoublon (R) et Lefebure (A) , Code de l'Algérie Annoté , 1903 , p 52.
- (3) عدي (الهواري) ، المرجع السابق ، ص 18.
- (4) نفس المرجع ، ص 61.
- (5) DAWO , La Série I , 2260 I 1 , (CIE) Organisation judiciaire civile et pénale en Algérie : Régime des terres.
- (6) DAWO , La Série I , 2260 I 1 , (CIE) Organisation judiciaire civile et pénale en Algérie : Régime des terres.
- (7) 1830 – 1962 بن أشنهو (عبد اللطيف) ، تكون التخلف في الجزائر — محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830 – 1962 ، ترجمة : نخبه من الأساتذة ، راجعه : د. عبد السلام شحاذة، دقه و أشرف عليه: د. محمد يحي ربيع ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1979 ، صص 207-208 .
- (8) Estoublon (R) et Lefebure (A) , Code de l'Algérie Annoté , 1938 , p 196.
- (9) صاري (الجيلالي) و قداش (محفوظ) ، الجزائر في التاريخ . المقاومة السياسية (1900-1954) . الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري ، ترجمة : عبد القادر حراث ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1987 ، ج 5 ، ص 134.
- (10) Brahim (M.L). Merad (B.A), « La Périodisation des classes sociales en Algérie», in R.A.S.J.E.P, vol 14, 1977, pp 332-333.
- (11) عوض (صالح)، معركة الإسلام و الصليبية في الجزائر من سنة 1830 إلى سنة 1962، ط 2 ، مطبعة دحلب ، 1992 ، ج 1 ، ص 222.
- (12) DAWO , La Sous –Série 1 F , F 35 – 1 F 289 , Rapport sur le Kamessat en oranie 1937.
- (13) بن أشنهو (عبد اللطيف) ، المرجع السابق ، ص 301 .
- (14) ARCH . Com d'Ain Temouchent, Boite 1920-1955, Algérie. Question sociale économique. Démographique.
- (15) مهديد (إبراهيم) ، الجزائريون في القطاع الوهراني بين 1900 و 1940. الجذور الثقافية الهوية الوطنية و النشاط السياسي، رسالة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث و المعاصر، من إشراف: أ.د صم منور، قسم التاريخ ، جامعة وهران، 1999، ص 225.
- (16) DAWO, La Sous – Série 3 R, 3R 78 à 100, Prises d'eau, Oran. Sidi – Bel – Abbès (1890-1937).
- (17) Eléments sur les structure socio- économique de l'Algérie communication au 24 congrès international de sociologie , Alger , 25 au 30 mars , 1974 , pp 15-16.
- (18) عدي (الهواري) ، المرجع السابق ، ص 156.
- (19) تركي (رابح) ، الشيخ عبد الحميد بن باديس — رائد الإصلاح و التربية في الجزائر ، ط 3 ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1981، صص 24-26.
- (20) لاكوست (إ) . نوشي (أ) . برينان (أ) ، الجزائر بين الماضي و الحاضر . إطار و نشأة الجزائر المعاصرة و مراحلها ، ترجمة : نخبه من الأساتذة ، تمهيد : جان دريش ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984 ، ص 359.
- (21) الكيالي (عبد الوهاب)، موسوعة السياسة، ط1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1979، ج 1، ص 182.
- (22) Nouschi (A) , La Naissance du nationalisme Algérien (1914-1954), éditions de minuit , 1962 , p 33.
- (23) ARCH . Com d'Ain Temouchent, Boite historique, 1911-1962, Colonisation.
- (24) ولد النبية (كريم) ، الإستيطان و النظام الإداري المحلي في الجزائر — بلدية عين تموشنت المختلطة نموذجا ، ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، من إشراف : د. فغور دحو ، قسم التاريخ ، جامعة وهران ، 2000-2001 م ، صص 41-47.

- (25) DAWO, La Sous – Série 3 R, 3 R 125 et 126, Barrages de Bouhanifia (1930-1953).
- (26) Gazette d'Ain Temouchent, 04 Mars 1937.
- (27) C.G.D.O, Rapport du préfet, 1930, pp 98-99.
- (28) Yacono (X), Histoire de l'Algérie. De la fin de la régence turque à l'insurrection de 1954, France, Editions de l'Athanthrope, 1993, p 300.
- (29) Kaddache (Mahfoud), Histoire du nationalisme algérien .Question nationale et politique algérienne 1919-1951, société nationale d'édition et de diffusion, 1981, T1, p 369.
- (30) Ibid, p 370.
- (31) ARCH .Com de Tlemcen, La Série H, Rapport sur la situation politique et administrative d'Algérie.
- (32) ARCH . Com d'Ain Temouchent, Boite 1920-1930, Statistique.
- (33) C.G.D.O, Délibération 1930, pp 468-469.
- (34) C.G.D.O, Délibération 1930, pp 475
- (35) DAWO , La Sous –Série 1 F , F 35- 1 F 289 , Rapport sous le khamessat en oranie 1937.
- (36) C.G.D.O, Rapport du préfet, 1937, pp 221-223.
- (37) Launay (M) , Paysants Algériens , paris , Ed . Le seuil, 1936, p 54.
- (38) Gazette d'Ain Temouchent , 04 Mars 1937.
- (39) تركي (رابع)، المرجع السابق، ص 85.
- (40) Kaddache (M), Opcit, T1, p 331.
- (41) سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1930 – 1945) ، ط4 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1992 ، ج 3 ، ص 173.